

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة الأوراق المالية في حوار شامل مع «الأبناء»

علي الموسى: شركات استثمار محلية سقطت وفي انتظار شهادة الوفاة والاقتصاد الكويتي يحتاج إلى إعادة النظر في 16 تشريعاً على الأقل

أحمد مغربي

حوار «الأبناء» مع رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في مجموعة الأوراق المالية على الموسى لخص به البساطة ووضوح تفاهل «أرسلها عبر حديثه الذي قال فيه ان بعضا من شركات الاستثمار المحلية سقطت بالفعل ونحن في انتظار صدور شهادة الوفاة لهذه الشركات. الموسى وفي توصيفه للازمة المالية التي لاتزال الكويت في برائتها قال ان العالم دفع الثمن وبدا يخرج من «الازمة» ولكننا في الكويت رافضون دفع الثمن ولهذا فنحن مازلنا نراوح مكاننا. وأوضح الموسى في حوار المطول انه لا توجد ممارسة حقيقية للنشاط المالي والاستثماري بشكل صحيح فلا يجوز لكل من «هب ودب» ان يعمل في القطاع الاستثماري خاصة ان القانون الكويتي المنظم لهذا القطاع المهم لا يشترط مثلا على العاملين فيه ان يجيدوا القراءة والكتابة. فلا يعقل ان يتولى شخص مسؤولية شركة لديها اصول بالمالين وتدير اموالا للغير في حين يكون هذا الشخص المسؤول بحكم الأذى في مجال المال والاستثمار او بحكم الفسلف. وأشار الى انه من المفارقات العجيبة ان قانون بنك الكويت المركزي وقت إنشائه كان يتفوق على قانون

وصلاحيات بنك إنجلترا المركزي. ولكن خلال السنوات الماضية تم تحديث لمعظم البنوك المركزية العالمية لكي تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الا انه محليا لم يتم اي تعديل او تغيير في القانون المنظم لـ «المركزي». بسواء في مجال الاستقلالية لاتخاذ القرار والميزانية مثلا. وأوضح الموسى ان المناخ السياسي المتنازح والاحتقان المستمر بين السلطين كان احد اسباب تعطيل حركة التنمية في البلد بشكل عام في ظل شح الإنفاق الاستثماري على المشاريع حتى اصبحنا في نهاية التوائم عالميا مع الدول «المسحوقه» في الإنفاق الاستثماري والحكومة مازالت صامتة. وبين ان توجه العام في الكويت غير واقعي والخطورة تكمن في استمراره لفترات طويلة. خاصة ان بعض الشركات مازالت تعتقد ان الوضع سينحسن ونتم من عنق زجاجة الازمة المالية بسلا. معتقدين ان المال العام سيأتي على حسان ابيض لانقاذهم. وأشار الموسى الى ان الازمة الصامتة التي نشبت بين مجموعة الأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة كانت نتيجة تجميد الاخيرة بمبلغ 17 مليون دينار اثر اخطاء بسيطة ارتكبها احد العملاء بمبلغ لا يتعدى نصف مليون دينار. وفيما يلي نص الحوار:



الموسى يتحدث للزميل أحمد مغربي



علي الموسى

عام، فعند الرجوع سستة للخلف ما حجم التشريعات التي اعتمدها الدولة في هذه الفترة ما عدا طبعاً التجاوب السريع من الحكومة ومجلس الأمة في ضمان وديان العملاء في البنوك المحلية وهذا جهد طيب من الحكومة. فالعديد من القوانين والتشريعات التي اقرتها الحكومة مثل قانون الرهن العقاري ارجعنا للخلف لسنوات عديدة وكذلك قانون الـ B.O.T الذي نعتبره في وضع الميت حالياً، وشل بذلك احد منافذ الاستثمار للقطاع الخاص وأغلق أيضاً أحد منافذ التمويل للمصارف، ومن الغريب ان العديد من الدول المجاورة بدأت في خطوط ناجعة لتحديث هذه القوانين وبسط يد القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشاريع فالحكومة تعلن عن نوايا اصلاح الأوضاع لكن المحقق قليل جدا.

كشفت الازمة المالية العالمية الخلل الكبير والواضح في تركيبة التشريعات الاقتصادية في الكويت وكشفت التوتر المستمر بين السلطين؟

هذا صحيح، لكن المسألة موجودة للاسف قبل انطلاق الشارة الاولى لازمة المالية العالمية، فالتدابير الازمة لم تكشف هذه الامور، فالكويت مازالت تعاني لسنوات من هذه التورات السياسية قبل الازمة المالية العالمية، وفي الحقيقة الكويت ظلت لسنوات عديدة في «القاء»، فيما يتعلق بالانفاق الاستثماري على المشاريع التنموية وبالذات كنسبة من مجمل الإنفاق العام الحكومي وهذه احصائيات موجودة ومنشورة بالفعل، فنحن في اواخر الاحصائيات مع الدول المسحوقة في الإنفاق الاستثماري وهذا ليس ضعفاً من الدولة ولا الازمة المالية العالمية فالقروض موجودة من عادات النقط التي شهدت ارتفاعات قياسية خلال الربع الثاني من العام الحالي بعد انحدارها لمستوياتها الدنيا بداية العام الحالي.

نعيش في أزمة منذ سنوات

هناك شبه اجماع في ان الازمة التي تعرضت لها البورصة جراء الازمة المالية العالمية كشفت سوء الإدارة لدى هذه الشركات؟ اي شخص يعرف الهيكل التنظيمي للشركات من الداخل يعلم جيداً أننا نعيش في أزمة منذ سنوات حتى قبل اندلاع الازمة المالية العالمية وهذا ان دل فانما يدل على أننا نعيش في أزمة منذ سنوات، وللأسف فإن «الازمة» هي التي كشفت هذه الشركات بشكل مدو، ولكن المتابعين للوضع الاقتصادي المحلي يعلمون جيداً ان العديد من الشركات تجاوزت حدودها في تعاملاتها المالية والابارية.

لا توجد في الكويت ممارسة مهينة حقيقية للنشاط الاستثماري بشكل صحيح فلا يجوز لكل من «هب ودب» ان يعمل في القطاع الاستثماري فلابد ان تكون هناك اشتراطات للعمل في هذا المجال وذلك اسوة بالعديد من الدول المجاورة التي تطالب من الراغبين في العمل في هذا المجال ان يكونوا حاصلين على ترخيص لمزاولة المهنة، فالقانون الكويتي لا يشترط على العاملين في القطاع الاستثماري حتى اجادة القراءة والكتابة، وهذا من الاسباب التي اوصلتنا الي هذا الوضع الكارثي فهذه مهنة منظمة لا يجوز ممارستها لاي اشخاص ولا يعلمون اي شيء عن المطوب هنا هو التاديب او الانتقام من هؤلاء الاشخاص وإنما ينبغي الإصلاح بمعنى نقل الوضع الى وضع افضل، فلا يسمح لامين أو اشباه امين وأشخاص غير مؤهلين في حدود دنيا من التعليم ان يكونوا مسؤولين عن شركات استثمارية كبيرة تدير ملايين الدنانير لأشخاص، فعملياً لا

التاديب والانتقام

بعد هذه التجاوزات هل حدث بالفعل اي تغيير على مستوى الادارات بعد «الازمة»؟ للأسف لم يحدث اي تغيير في الكثير من الشركات حتى بعد اندلاع الازمة المالية العالمية وتأثيراتها الخطيرة على الاقتصاد المحلي، وليس المطوب هنا هو التاديب او الانتقام من هؤلاء الاشخاص وإنما ينبغي الإصلاح بمعنى نقل الوضع الى وضع افضل، فلا يسمح لامين أو اشباه امين وأشخاص غير مؤهلين في حدود دنيا من التعليم ان يكونوا مسؤولين عن شركات استثمارية كبيرة تدير ملايين الدنانير لأشخاص، فعملياً لا

تمارس النشاط الاقتصادي في البلد كانت ومازالت تطالب بمزيد من الانفاق الاستثماري على المشاريع، فالمؤسسات الدولية التي تتعامل مع الاقتصاد الكويتي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالات التصنيف العالمية مثل موديز وفيتش وستاندراند بورز تحدثوا بكل صراحة عن الوضع الاقتصادي للبلد وملاحظتهم لهذه المسألة وتم تخفيض التصنيف الائتماني للكويت لأسباب عدم الاستقرار السياسي والمقصود بذلك عدم وضوح وعدم استقرار القرار الاقتصادي وممة الإنفاق الاستثماري.

العقار والأسهم

ذكرت مؤسسة «فيتش» ان نصف الائتمان المصرفي لقطاعات ذات مخاطر كبيرة مثل الأوراق المالية والعقار وشركات الاستثمار فما تعليقكم على هذا الأمر؟

هذا صحيح، فمن الامور التي تفتقر الكويت اليها ان الاحصائيات المتصلة بنشاط المؤسسات المصرفية والمالية دقيق ومستقر وشامل ومنها تحليل الائتمان وللأسف فإن المؤسسات العالمية لم تات بجديد فهذا وضع محلي معروف للجميع. فالبنوك لم تحدد القطاعات الاقتصادية العريضة التي تمتنع عن تمويلها فنحن في الكويت لا يوجد لدينا الا قطاعان فقط تستطيع البنوك ان تمويلها هما العقار والأسهم، وباقي القطاعات تعتبر شبه مهمشة أو محرومة على القطاع الخاص فاذا نظرنا الى قطاع مثل قطاع الزراعة فسجدنا ان غالبية اصحاب هذه المشاريع من الهواة واذا نظرنا الى قطاع الصناعة فسجدنا قطاعا بسيطا، مشاريعه محدودة وخارج الدعم المالي فليس هناك إلا القليل، بل هو مخلوق بالقيود البيروقراطية، وفرص الاستثمار في المشاريع الكبرى سواء الصناعية أو حتى في الخدمات مازالت عملية محتكرة من قبل الدولة.

فمن القطاعات التي كان من الممكن ان تشهد تطوراً كبيراً جدا قطاعا التعليم والصحة، ولكن لم يتم تطوير هذه القطاعات منذ سنوات طويلة، فالمجالات المتاحة امام القطاع الخاص معدودة وتتلخص في قطاعين فقط وبالتالي فالبنوك تحول حسب طلبات العملاء والفرص المتاحة لهم.

ولابد من الإشارة هنا الى ان المناخ السياسي المتنازح من فترة لآخرى كان احد الاسباب في تعطيل حركة التنمية في البلد بشكل

علي حالها قبل انطلاق شرارة الازمة المالية. فلاسف التشريعات المنظمة للشركات لا تتناسب مع الوضع الراهن مثل قانون الشركات وقانون التجارة وكذلك غياب الدور الأبرز للغائب قانون سوق المال، وكذلك التنظيمات التي تحكم الكثير من القطاعات مثل قطاع الاستثمار وأيضا تنظيم سوق الكويت للأوراق المالية الذي كان في يوم من الأيام رائدا في المنطقة بتشريعاته وقوانينه المنظمة له، فسوق الكويت للأوراق المالية انشئ منذ 25 عاما وكان في بداية الاسواق العالمية ولكن للأسف حاليا هو في نهاية الركب، فكل هذه الأشياء تحتاج الى جهد لمراجعة التشريعات المنظمة لها وتحديثها. ما هم القوانين والتشريعات التي يحتاجها الاقتصاد الكويتي من مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل؟

الاقتصاد الكويتي يحتاج الى إعادة النظر في 16 تشريعاً على الأقل مثل: قانون التخصيص ومنع الاحتكار والتنافس وقانون اندماج المشاريع وقانون التجارة وقانون هيئة سوق المال وقانون التخطيط وايضا قانون ينظم بنك الكويت المركزي، فالتغيرات التي طرأت على قانون «المركزي» هي اساسا اضافة بسيطة لفصل خاص بالصرافة الاسلامية ولكن البنية الاساسية للقانون لم تشهد اي تغيير وفي الحقيقة الكثير من القوانين والتشريعات التي لا تحضرني حالياً.

الافتقار للاستقلالية

ذكرت تطوير لقانون بنك الكويت المركزي ما اهم التغييرات التي يتطلباها قانون البنك المركزي؟ في الحقيقة قانون البنك المركزي المنظم لكيفية تعامله مع المؤسسات المصرفية المختلفة لم يتغير منذ إنشائه، فالمرکزى رغم أدائه الجيد خلال الازمة المالية العالمية الا انه يفتقر الى الاستقلالية.

فمن المفارقات العجيبة ان قانون بنك الكويت المركزي وقت إنشائه كان يتفوق على قانون وصلاحيات بنك إنجلترا المركزي مثلا، ولكن وخلال السنوات الماضية تم تحديث لمعظم البنوك المركزية في المنطقة والعالم لكي تتلاءم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وللأسف محليا لم يتم اي تعديل او تغيير في القانون المنظم لبنك الكويت المركزي لكي يواكب هذه التطورات، وربما يتطلب انضمام الكويت الى اتفاقية توحيد العملة الخليجية ان نواكبها من حيث تعزيز استقلالية «المركزي».

كيف تفسر غياب الانفاق الحكومي على المشاريع وعدم تفعيل هذا الدور لتحريك عجلة الاقتصاد المحلي؟ في الحقيقة لا أحد يعرف اجابة واضحة عن هذا السؤال، لان المطالبة بالانفاق الاستثماري أصبح مطلباً عاما وكل القيادات التي

في البداية، بعد مرور عام على الازمة المالية العالمية ما اهم الدروس المستفادة من هذه الازمة التي لم يمر على العالم مثيل لها؟ أولا فلنتذكر ان الاقتصاد الكويتي اقتصاد مفتوح على الاقتصاد العالمي فلا نستطيع إلا ان نتأثر ونفاعل مع الأحداث التي تتم حول العالم، فالأزمة لم تقتصر على دولة وإنما شملت العالم كله والاقتصاد الكويتي ليس بمعزل عن هذه التأثيرات خاصة وان لدينا العديد من الشركات لديها تواجد خارجي وبالتالي لم نجد مفرأ إلا أننا وجدنا اقتصادنا يهتز نتيجة تأثره بالازمة المالية العالمية. وربما كان هناك العديد من العوامل الداخلية التي ساعدت كذلك في توسيع الازمة المالية العالمية الا انها لم تكن ضروراتها مثل العوامل الخارجية، فمثلا في الوقت الذي كان فيه البنك المركزي يحاول يكامل جهده ان ينظم الائتمان ويضع شروطا وضوابط، كان الائتمان ياتينا من الخارج امواجا وامواجاً، وهو نفس المشكلة التي حدثت في العالم كله وهو سهولة الحصول على الائتمان المصرفي بشروط ميسرة، وكذلك عدم الاهتمام كثيرا نوعية المقترضين وهذا للأسف حدث في الولايات المتحدة وحدث في الكويت وفي كل دول العالم ليس فقط من البنوك المحلية وإنما بالدرجة الأولى من مؤسسات مصرفية في مختلف أرجاء العالم.

فعندما ننظر الى مشاكل شركات الاستثمار في الكويت كان الجانب الأكبر من هذه المشاكل الاقتراض الخارجي وهذه المشكلة لم تؤثر على الشركات الاستثمارية فقط، وإنما على سعة القطاع المصرفي ككل، وعلى ذلك لا ينبغي ان نخادع أنفسنا فنحن جزء من العالم فاعلمنا وستفاعل، وهذا ثمن وعلينا ان نقبل به وان ندفع ضريبة نتيجة انفتاحنا على العالم، فالكويت بحجم اقتصادها لا تستطيع ان تغلق الباب على نفسها وتتصور ان تعيش بمفردها داخل جزيرة منغلقة ومعزولة عن العالم كله.

الإصلاح المطلوب

ما الوسائل التي ينبغي ان تتبعها الشركات لتجنب أي أزمة مالية في المستقبل؟

بعض الشركات في الكويت قامت في الفترة الأخيرة بتعديل أوضاعها بغض النظر عما حدث في الازمة المالية العالمية، ولكن حجم الازمة وشدتها يؤكد ان على أهمية الإصلاح المطلوب، أولا على مستوى الشركات نفسها ومن ثم على مستوى القطاع والمؤسسات، ففي الوقت الذي يؤكد فيه على حجم التأثير الدولي على الاقتصاد المحلي نجد وللأسف على مستوى مؤسساتنا التنظيمية اخطاء في الآليات الخاضعة تحت سيطرتها حيث أصبحت هذه الآليات لا تتناسب

إطلاقا الوضع الراهن للشركات والان استوجب الإصلاح، فغياب هيئة سوق المال الفاعلة والمتوافقة مع الـ 32 معيار دولي نجدها وللأسف مغيبة، وحوكمة الشركات أيضا هي الأخرى مغيبة فأغلب شركاتنا المحلية لا يوجد بها هذه الآليات ولكن في الوقت نفسه نجد ان هذه الشركات ليست مخالفة للقانون ولا الجهات الرقابية لان القانون الكويتي لا يشترط ولا يضمن ضمن مواد هذه التشريعات التي تتلخص في الحدود الدنيا لنوعية الإدارة الموجودة وما الحدود النوعية للأنظمة الموجودة في هذه الشركات ولكن مع استفحال الازمة المالية العالمية ينبغي ان تكون هذه الآليات والضوابط موجودة.

فلا بد ان يكون لدينا الإرادة لتصحيح أوضاعنا المتعثر، فالأزمة المالية العالمية على وشك الانتهاء وبالفعل المؤشرات العالمية بدأت تدل على انحصار الازمة العالمية وذلك طبقا لمؤشرات التعافي لبعض الدول الأوروبية، وربما يكون التعافي على الأبواب عالميا، وهذا لا يعني أننا اجتازنا مرحلة الخطر فالاقتصاد الكويتي مازال يعاني من وطأة الازمة المالية التي لم يسبق لها مثيل.

فالإصلاح أصبح عملية أكثر من ضرورية للخروج من نفق الازمة، فالعالم بدأ في الخروج من الازمة ونحن للأسف مازلنا في برائتها، لان العالم دفع الثمن ونحن في الكويت للأسف نرفض دفع الثمن، فالأمور التخيلية للشركات باقية

السوق الكويتي يزداد تشدداً وضيقاً

أوضح الموسى ان مجموعة الأوراق المالية تعتمد سياسة التريث وعدم الاندفاع في الدخول في اي استثمارات جديدة، موضحا ان اي استثمار تنوي الشركة الدخول فيه يتم دراسته بشكل كامل ومن ثم يؤخذ القرار الاستثماري في هذا الأمر.

وأشار الى ان الشركة تدخل في الاستثمارات الجديدة بناء على ما يتماشى مع متطلباتها وأوضاعها الحالية، مضيفا ان الشركة على مدى تاريخها الاستثماري لم تجأ الى «التفويض» مثل ما فعلته الشركات الأخرى، وذكر ان حجم مجموعة الأوراق المالية تقلص خلال الفترة الماضية بفعل الازمة المالية العالمية وذلك نتيجة لبيع حصص رئيسية في 4 شركات تابعة.

وقال ان السوق الكويتي يزداد تشدداً وضيقاً وعلى اثر ذلك تتوجه الشركة في استثماراتها الى الخارج خاصة الى السوق السعودي، مضيفا ان الشركة تجري العديد من الدراسات حالياً للعديد من الاستثمارات وستعلن عنها الشركة قريبا.

وبين ان مجموعة الأوراق المالية تنتهج طريقة معينة في استثماراتها تتلخص في عدم الدخول في استثمار جديد الا بعد التخرج من استثمار سابق، ولهذا السبب فإن نمو الشركة بطيء وذلك لتقليل المخاطر حيث أننا نستثمر بطريقة تمكننا من الوفاء بالتزاماتنا بشكل سريع.

